التصنيع وتشكل الطبقة العاملة فى الجزائر*

العياشى عنصر
أستاذ بمعهد علم الإجتماع
جامعة عنابة، الجزائر

ملخص

Industrialization and the Formation of the Labour Force in Algeria
by
Al-Ayachy Onsor

The development strategy adopted by Algeria is shown to have followed the model elaborated by the radical French Economist, G.de Bernis, which calls for an overall strategy providing the necessary conditions for the realization of high rates of sustained development. This includes the development of a balanced industrial sector engaged in the production of consumers goods as well as intermediate and capital goods. The industrial poles thus created help to expand and avail growth dividends to wide strata of the population.

Such a strategy raised two main issues: evolution of the social structure; and changes in formation of the labour force. It lead to a rapid growth of wage-earners, pushing industrial workers to the front of the evolving labour force. The author then indicates reasons for the failure of the growing labour force to become an effective socio-political force. These include: The newness of industrial activity and social diversity of those engaged in it-High geographic and professional mobilities of the emerging L.F. - Feebleness of the industrial workers class in the private sector-Multiplicity of strata of the labour force, and their con-tinuous instability and lack of organization, limiting the role of the more stable industrial stratum. The policitcal factor played an additional role.

مقدمة:

تعود بعض التصورات المتعلقة بالمشروع الاجتماعى المستقبلى للجزائر إلى مرحلة النضال المسلح من أجل الاستقلال. ونجد ذلك فى بعض الوثائق الأيديولوجة التى صيغت اثناء فترة الحرب مثل ميثاق طرابلس الذى وافق عليه المجلس الوطنى لثورة الجزائرية قبيل الاستقلال سنة ١٩٦٢. ثم وقعت بلورة تلك الأفكار فى ما بعد خلال المؤتمر الأول لجبهة التحرير الوطنى سنة ١٩٦٤ وصيغت فى وثيقة تاريخية عرفت بميثاق الجزائر.

لكن عدم الاستقرار السياسى الذى منير السنوات الأولى من الاستقلال، وضعف الدولة المنهكة بالنزاعات بين مختلف القوى من أجل السلطة، حالا دون بلورة مشروع اجتماعى وسياسى يحظي بتأييد مختلف القوى الاجتماعية الفاعلة فى الساحة السياسة الوطنية آنذاك ومع ذلك برزت إلى الوجود فى هذا الفترة ثلاث مشاريع اجتماعية السياسية تعبر عن مصالح القوى الرئيسية فى المجتمع، تسعى كل واحدة منها إلى جعل مشروعها الخط أو النهج الرسمى للبناء الوطنى والتنمية الاقتصادية فى الجزائر المستقلة.

يمثل المشروع الأول التيار الليبرالى الذى كان ينوى دفع الجزائر على طريق النمو الرأسمالى المعتمد على السوق الحرة. وكان الجناح الليبرالى فى الحركة الوطنية يمثل برجوازية وطنية طموحة إلى تحقيق رغبتها فى السيطرة الاقتصاية والهيمنة السياسية.لكن هذه الرغبة . لكن هذه الرغبة أحبطت من قبل الاستعمار وظلت مكبوتة طيلة فترة سيطرته. بالاضافة، كانت البرجوازية ومشروعها محل انتقاذ شديد، وتم ابعادها قبيل تحقيق الاستقلال، رغم المكانة البارزة التى احتلها ممثلوها فى أجهزة الثورة الجزائرية «المجلس الوطنى والحكومة المؤقتة» ومنذ ذلك الحين أصبحت البرجوازية الوطنية وممثلوها السياسيون موضع رقابتوتم اقصاؤها تدريجيا من المشاركة المباشرة فى الحياة السياسية.

المشروع الثانى الذى طرح على الساحة السياسية مثلته تجربة النمو الاشتراكى القائمة على التسيير الذاتى العمالى. ظهر هذا البديل نتيجة حركة عمالية عفوية استهدفت السيطرة على وسائل الإنتاج فى المزارع والورشات الصناعية التى هجرها المعمرون مباشرة بعد إعلان وقف الحرب. ولم يمض وقت طويل حتى لجأت القيادة البرجوازية الصغيرة المسيطرة على الدولة إلى اضفاء الطابع الرسمى والقانونى على هذه التجربة من خلال قرارات آذار مارس ١٩٦٣ وضمنت تلك القيادة بهذه العملية تحويل الحركة العمالية الجماهيرية إلى مؤسسة بيروقراطية وأخضعتها تدريجيا لمراقبة وسيطرة الأجهزة المركزية للدولة (٢). اما المشروع

الثالث، فيتمثل فى اشتراكية الدولة التى كشفت الأيام عن كونه مجردشكل خاص من رأسمالية الدولة. ويعبر هذا المشروع عن طموحات ومصالح عناصر البرجوازية الصغيرة الموجودة فى هياكل الدولة والحزب والجيش. وقداستطاعت قيادة هذا الطبقة فرض سيطرتها بفضل نفوذها ومواقعها فى هذه المؤسسات الثلاث الأكثر أهمية فى المجتمع. لكن نجاحها لم يكن بأى حال كاملاً ونهائياً،ذلك أنها واجهت مقاومة ليس من طرف العمال ومنظمتهم النقابية فحسب، بل من قبل البرجوازية الوطنية المبعدة وكذلك رأس المال الأجنبى، بخاصة البرجوازية الفرنسية الطموحة التى لعبت دور رئيسى فى صياغة مستقبل الجزائر بما يحفظ مصالحها الحيوية. لذلك كانت الأيديولوجيا الشعبوية ومشروعها التنموى والتحديثى الورقة الرابحة فى يد البرجوازية الصغيرة التى سمحت لها بجمع قوى اجتماعية ذات مصالح متعارضة فى تحالفات هشة وقصيرة العمر.

وإذا كانت تلك هى الظروف، باختصار، التى برزت فيها إلى الوجود استراتيجية التنمية الوطنية فى الجزائر، فما هى الأسس التى قامت عليها والأهداف التى ترمى إلى تحقيقها؟ وما هى التغيرات التى أحدثتها فى البنى الاقتصادية والاجتماعية؟ وبأى شكل أثرت في سيرورة تشكل الطبقة العاملة فى الجزائر؟ تلك هى بعض الأسئلة التى نحاول الاجابة عنها من خلال هذا المقال.

أولاً: أسس وأهداف مشروع التنمية

يستند مشروع التنمية فى الجزائر منذ ١٩٦٧ إلى نموذج نظرى يستلهم أعمال الاقتصادى الفرنسى دى برنيس «G.de Bernis» إذ تشير الفكرة الأساسية فى هذا النموذج إلى أن أية محاولة جديدة للتخلص من وضعية التخلف والاستعمار الجديد لابد... أن تعتمد استراتيجية اقتصادية واجتماعية شاملة. وتوفر هذه الأخيرة الشروط الضرورية لتحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادى المستمر فى مجالى الإنتاج والتشغيل. ويكمن الشرط الأساسى لبلوغ ذلك فى قدرة المجتمع على اعتماد برنامج تصنيعى مخطط وطويل المدى. يتضمن احداث تحولات اجتماعية واقتصادية جوهرية وتشكل ما سمى حينذاك «الصناعات المصنعة» أى التى تنتج التجهيزات والماكينات والسلع الوسيطة قاعدة هذه الاستراتيجية (٣). أما على المستوى العملى، فتعتمد هذه الاستراتيجية على تطوير أقطاب نمو صناعى تقوم بدورها بتحفيز النمو فى المناطق المحيطة بها. إذ يمكن بهذه الطريقة توسيع دائرة التصنيع التى تجتذب بصفة متزايدة مناطق وفروعا جديدةمن النشاط الاقتصادى. وتكون النتيجة إقامة شبكة قوية من العلاقات بين قطاعات وفروع النشاط الاقتصادى بخاصة بين الصناعة والفلاحة. كما تطلق

عملية التصنيع سيرورة التغير فى مجالات أخرى عديدة مرتبطة بها مثل التعليم وتدريب القوة العاملة.

وتجدر الاشارة عند هذه النقطة إلى عاملين حاسمين يحدد ان مدى نجاح هذه الاستراتيجية. أولاً الدور القيادى الذى ينبغى أن تؤديه الدولة فى عملية التصنيع باعتارها إعادة بناء للاقتصاد والمجتمع. ذلك أن الدولة وحدها قادرة على توفير وضمان الموارد المالية الضخمة المطلوبة وتنسيق استعمالها. ثانيا، ضرورة القيام باصلاح زراعى يضمن تحويل أشكال الملكية وطرق إستغلال الأرض والبنى الاجتماعية المرتبطة بذلك. وتهدف هذه العملية بالدرجة الأولى إلى توسيع السوق الوطنية لاستقبال منتوجات الصناعة، وكذلك تحقيق معدلات عالية من الإنتاجية بغية توفيرالغذاء لسكان المدن العاملين فى الصناعة والخدمات. بالرغم من المظهر الحيادى الذى صيغت فيه هذه الاستراتيجية، المسلمات التى تقوم عليها تشير إلى ضرورة ابعاد البرجوازية الوطنية وتحديد مجال ومدى تدخلها. و فى الوقت نفسه تضمن المشاركة النشطة لممثلى الطبقات الشعبية من عمال وفلاحين، وكذلك الشرائح المتوسطة، إذ بدون هذه المشاركة تفقد الاستراتيجية أحد الشروط الضرورية لنجاحها وكذلك اهدافها المعلنة (٤).

لقد تم الإعلان لأول مرة عن أهداف هذه الاستراتيجية فى نشرية حكومية بعنوان «آفاق التخطيط واستراتيجية التنمية» (٥) التى تضمنت الخطوط العريضة للسياسة العامة للفترة ما بين ١٩٦٧ - ١٩٨٠. ومن بين أهدافها الرئيسية المعلنة بناء «اقتصاد مكتمل النمو ومتكامل لتلبية كل الحاجات لمجمل ١٨ مليوناً من السكان» (٦). ويتم من خلال ذلك تحقيق هدفين فى غاية الأهمية هما: أولاً، بلوغ التشغيل الكامل والقضاء على البطالة المكشوفة والمقنعة التى تمثل مشكلة حادة. ثانيا، تحسين مستوى الحياة للشرائح الفقيرة والمحرومة التى تمثل الغالبية الساحقة من السكان أما الهدف... الضمنى الذى يمثل في الوقت نفسه وسيلة ضرورية لتحقيق تلك الاهدف فيتمثل فى الدفع المستمر لإنتاجية العمل. وهكذا، وقع التوجه إلى بناء قطاع صناعى قوى ليس لتحقيق هذه الغايات فحسب،بل من أجل إقامة اقتصاد مستقل ومتمركز حول الذات.

أما الوثيقة الثانية التى تعرضت بالتفصيل لاستراتيجية التنمية فى الجزائر فكانت «الميثاق الوطنى» الذى وقع الاستفتاء عليه سنة ١٩٧٦ ويبرز النهج المعتمد فى هذه الوثيقة الأيديولوجية طرحا مماثلا يركز على الدور القيادى للصناعات الثقيلة. ونجد أن احد الاهتمامات الرئيسية يخص تحسين انتاجية العمل دون التأثير على مستوى التشغيل فى بلد يتميز بارتفاع

معدل النموالسكانى وحيث تبلغ البطالة مستويات غير مقبولة (٧). نجد من بين الأهداف المعلنة كذلك التوجيه.. الجيد للاستثمارات لتلبية حاجات الشرائح الشعبية وتوسيع السوق الداخلية لاستيعاب المنتوجات الوطنية، اضافة إلى تحقيق توازن بين الجهات المختلفة للوطن بخاصة بين الأرياف والمدن تفاديا لعواقب وخيمة تنجم عن تصنيع فوضوى.

شُرع فى تطبيق هذه السياسة التنموية من خلال المخططات الاقتصادية المتعددة ابتداء بالمخطط الثلاثى (١٩٦٧-١٩٦٩) ثم المخططين الرباعى الأول (١٩٧٠ -١٩٧٣) والرباعى الثانى (١٩٧٤ -١٩٧٧) اللذين شكلا القاعدة الفعلية لعملية التصنيع والتنمية الاقتصادية.

ثانيا: التحولات فى البنية الاجتماعية

عرف المجتمع الجزائرى تحولات عميقة على اثر عملية التصنيع الواسع والمكثف، وتجدر الاشارة إلى عاملين كانت لهما تأثيرات بالغة وعلاقة مباشرة بالتغيرات التى مست البنية الاجتماعية. أولا،الدور الحاسم والقيادى الذى قبلته الدولة باعتبارها المحرك والموجه لسياسة التنمية. أدى ذلك إلى تكوين قطاع اقتصادى قوى يتضمن فروعا استراتيجية عديدة ويخضع لرقابة الدولة مباشرة. ثانيا، كانت سياسة التنمية والمشروع السياسى الذى ترتكز إليه نتاجا لتنازلات وتحالفات متوالية بين القوى الاجتماعية الاساسية «البرجوازية الوطنية، البرجوازية الصغيرة والطبقات الشعبية». لعل احدى النتائج المهمة لهذه الممارسة السياسية التى اتبعتها الكتلة الطبقية المسيطرة هى اقامة نوع من «تقسيم العمل» مؤديا بذلك إلى ظهور مجالات حيوية تقع تحت تأثير قوى اجتماعية محددة.

هكذا حصلت البرجوازية الوطنية،رغم تهميشها سياسيا، على تنازلات اقتصادية مهمة كما يبين ذلك قانون الاستثمارات لسنة ١٩٦٧ (٨). اما شرائح البرجوازية الصغيرة المتواجدة فى أجهزة الدولة والجيش والحزب فقد عملت على تحصين مواقعها وتشديد قبضتها على تلك المؤسسات بينما وقع استقطاب الفلاحين والعمال فى تحالفات هشة ومضطربة باستعمال وسائل عديدة تتراوح بين تأثير الايديولوجيا الشعبوية والتلويح ببعض المكاسب المادية والمناورة السياسية أو الرقابة البيروقراطية على منظماتهم واستخدام العنف والقوة احيانا.

أدت هذه الاستراتيجية والتحالفات المرتبطة بها إلى تحويل تدريجى لبعض الفئات البرجوازية الصغيرة إلى قوة مسيطرة من خلال استيلائها على السلطة السياسية أولا، ثم بعد ذلك من طريق سيطرتها على أجزاء كبيرة ومواقع استراتيجية فى الاقتصاد الوطنى (٩). أن تركيبة «برجوازية الدولة» الناشئة أصبحت أكثر تعقيدا بجمعها بين عناصر عديدة متمايزة ليس حسب

أصولها ومساراتها الاجتماعية فقط ولكن بالنظر إلى المصادر الموضوعية لقوتها وكذلك اتجاهاتها السياسية والايديولوجية.

كانت النتيجة الهامة الأخرى لسياسة التنمية هى تأكيد المكانة الاقتصادية للبرجوازية الوطنية. إن هذه الطبقة المتميزة بصغر حجمها «لا تتجاوز ٠,٥٪ سنة ١٩٧٧ و ١٪ سنة ١٩٨٢ من مجموع السكان العاملين (١٠) تتمتع بقوة اقتصادية سمحت لها بممارسة ضغوط معتبرة للحصول على تنازلات عديدة من الدولة. في الواقع، وخلافا لما يوحى الخطاب الايديولوجى الرسمى لم تكن البرجوازية فى أى وقت مهددة بتوسيع الملكية العمومية تحت رقابة الدولة، بل على العكس ، تحصلت بسبب تلك السياسة على عدة امتيازات منها تجنيبها مخاطر الاستثمار على المدى الطويل وتكاليف تسيير وإعادة انتاج قوة العمل، وفوق كل ذلك حماية السوق الوطنية المتوسعة من المنافسة الأجنبية. حتى احتكار الدولة للتجارة الخارجية وبعض الصناعات الاستراتيجية عادت عليها بالفائدة لوقت طويل، ذلك أن كثيرا من التجهيزات والسلع الوسيطة والاستهلاكية المستوردة بالعملة الصعبة تطرح فى السوق بأسعار مدعومة. يمكننا الاطلاع على ازدياد اهمية الطبقة البرجوازية اقتصاديا من خلال عدة موشرات مثل تطور عدد الشركات الخاصة.

جدول رقم (١)

تطور الشركات الخاصة (١٩٦٦ - ١٩٨٠)

الحجم	١٩٦٦	١٩٦٩	١٩٧٧	١٩٧٧	١٩٨٠
١-٤ عمال	-	٢٢٠١	٤٢٠١	٣٣٣٩	٥٠٠٠
كثر من ٥ عمال	-	١٨٤٥	٢٧١٨	٢٧٣١	٤٤٨٧
المجموع	٣٣٥٨	٤٠٤٦	٥٨١٩	٦٠٧٠	٩٣٧

المصدر: D.Liabes, Capital privé et patron d'industrie en Algerie :CREA 1984 P 419

كما يمكننا التعرف إلى أهمية المنشأة الخاصة من حصتها فى تشغيل العمل المأجور فى قطاع الصناعة.إذ بلغت هذه الحصة ٣٠٪ سنة ١٩٧٢ ثم ٢٥٪ فى ١٩٧٩، أى المرحلة التى بلغ فيها توسع القطاع العمومى أوجد. وهكذا رغم بلاغة الخطاب الايديولوجى الذى يندد بالبرجوازية، فإن وضعيتها لم تكن مهددة فعلا. إن أداء وفعالية المنشأة الخاصة يثيران الاهتمام ايضا إذا ما قيسا بحصتها فى الإنتاج المحلى الخام. لقد بلغت ٥١٪ سنة ١٩٦٩، ثم ٤٠٪

سنة ١٩٧٤ و ٣٠٪ فى ١٩٧٨.(١١) بالرغم من التناقص المحسوس فى حصتها فإ نها ماتزال تمثل بالتقريب ثلث الإنتاج الوطنى في عز تدخل الدولة وتوسع القطاعى العمومى. المؤشر الآخر على قوة المنشأة الخاصة يتمثل فى دوران رأس امال الذى بلغ فى أواخر السبعينات ٤٠ ,٢٨٪ وهو معدل يفوق مثيله فى القطاع العمومى رغم الشروط الملائمة التى تميز هذا الأخير بما فى ذلك التقانية المتطورة والتنظيم الجيد نسبيا والمستوى العالى للمهار ة كل هذه مؤشرات تؤكدحقيقة اساسية هى أن البرجوازية رغم صغر حجمها كانت تتمتع بقوة اقتصادية معتبرة.

الظاهرة الثانية التى لها علاقة مباشرة بسياسة التنمية هى التوسع السريع فى توفير مناصب الشغل التى أدت إلى ارتفاع محسوس فى حجم العمل المأجور وبخاصة عدد العمال. ورغم أن الأهداف المخططة فى مجال التشغيل لم تكن تتحقق دائما فإن معدل التوسع فى التشغيل كان مثيرا للانتباه فعلاً.

جدول رقم(٢)

توسع التشغيل ١٩٦٧ -١٩٨٥ «بالملايين»

الحجم	١٩٦٧	١٩٧٣	١٩٧٨	١٩٨٢	١٩٨٥
القادرون على العمال	٢,٥	٢,٨	٣,٥	٤,٣	٤,٥
المشتغلون	١,٧٢	٢,١٨	٢,٨٣	٣,٤	٣,٩
نسبة التشغيل	٧٥٪	٧٦,٥٪	٨١٪	٨٠٪	٨٦,٣٪

المصادر : A.Benachehou, Planification et développement en Algérie 1960- 1986 Alger S.N.E.D , 1980.220, ET

مجلة احصائيات «الديوان الوطنى للاحصاء» ، العدد ٥ «١٩٨٦» ص ٣٤.

وتجدر الاشارة هنا ان معظم ذلك التوسع وقع تحقيقه خارج النشاطات الزراعية، أى فى قطاع الصناعة « بمافى ذلك الاشغال العمومية» والخدمات. أما مستوى التشغيل فى الفلاحة فبقى ثابتامنذ ١٩٦٦، بل تناقص منذ ١٩٧٧ إذ كانت حصة هذا القطاع حوالى ٤٩,١٤ من مجموع القوة العاملة فى ١٩٦٦ ونقلصت إلى ٢٩,٦٪ فى ١٩٧٧ ثم ٣١٪ فى ١٩٨١ لتصل ٢٨٪ فى ١٩٨٢.

إن الظاهرة التى تستحق الاهتمام أكثر من وجهة نظرنا هيا التطور السريع للعمل المأجور هى لأنه يمثل تحولا نوعيا فى البنى الاقتصادية والاجتماعية مشيرا إلى انتشار علاقات اجتماعية جديدة قائمة على بيع قوة العمل.

جدول رقم (٣)

توسع التشغيل ١٩٦٧ - ١٩٨٥ «بالملايين»

	١٩٦٦	١٩٧٧	١٩٨٢	نسبة الزيادة
المشتغلون	١,٧٢٤,٩٠٠	٢,٣٣٦,٩٧٢	٣,٤٧٣,٩٠٤	١٠١,٤
العمل المأجور	٦٥٠,٠٠٠ (١)	١,٤٤١,٥٤٦	٢,٣٠٩,٢٠٩	٢٥٥,٣

المصدر: M.P.A.T.-D.G.S. Annuaire statigue de lalgerie 1982 Alger 1984

(١) يشكل هذا الرقم تقريراً مبنيا على الاحصاء العام للسكان لسنة ١٩٦٦.

بالرغم من أن هذه الارقام ليس لها سوى قيمة دلالية، فإنها تشير إلى تيار واضح وقع تأكيده فى السنوات اللاحقة إذ أصبح العمل المأجور قوة اجتماعية اساسية فى بنية المجتمع وأصبح العمال الصناعيون يشكون مجموعة معتبرة ضمن هذه الفئة. هؤلاء العمال الذين يمثلون، كماسنرى، نواة لطبقة عاملة فى طور التشكل يزداد حجمها سنة بعد أخرى. إن تطور العمل المأجور وزيادة حجم الطبقة العاملة بشكل خاص من الظواهر التى ميزت مرحلة السبعينيات التى شهدت تطبيق مخططات التنمية الوطنية وحيث كانت عملية التصنيع المحور الاساسى لتلك المخططات. فى هذه الفترة وفرت الصناعة ٢٨٪ من مناصب الشغل التى أنشئت بمعدل سنوى بلغ ٤٥,٠٠٠ منصب عمل. بينما بلغ هذا المعدل فى قطاع البناء والاشغال ٣٥,٠٠٠ منصب عمل. أما خلال المخطط الخماس الأول ١٩٨٠ -١٩٨٤ فتغيرات الكفة لصالح القطاع اما خلال المخطط الخماس الأول ١٩٨٠ -١٩٨٤ فتغيرت الكفة لصالح القطاع الأخير الذى وفر ٥٠,٠٠٠ منصب عمل بمعدل ٢٥,٧٪ من مجموعة مناصب العمل الجديدة وشهدت الصناعة تدهور حصتها التى بلغت ١٥,٧٪ من مجموع المناصب. لكى نتعرف إلى مدى التوسع فى حجم الطبقة العاملة يتعين علينا أولاً، معاينة تطور العمل المأجور فى قطاعات محددة، وثانيا، أن نولى اهتماما خاصا بتلك المجموعات من القوة العاملة التى تشارك بطريقة مباشرة فى العملية الإنتاجية ومن موقع الخاضع فى التسلسل الهرمى لتنظيم العمل. غير أنه من الصعب تقدير عدد

العمال فى مختلف القطاعات ما دامت مصادر المعلومات والوثائق المتوفرة لا تقوم بتوزيع القوة العاملة بطريقة منتظمة حول مختلف القطاعات وعلى أساس فئات محددة. لذلك سوف نركز على قطاعين رئيسيين هما الصناعة والبناء والأشغال العمومية بغية تقديم بعض الموشرات عن مدى تطور العمل المأجور بصفة عامة.

جدول رقم (٤)

تطور العمل المأجور فى الصناعة والبناء

	١٩٦٦	١٩٧٧	١٩٨٢	نسبة الزيادة
الصناعة	٩٩,٢٧٦	٣٥٩,٣١٩	٥٠٢,٩٠٩	٤٠٦,٦
البناء والاشغال	٦١,٨٠٠	٣٢٠,١٢٨	٢٦٧,٢٥١	٨١٨,٠
المجموع	١٦١,٠٧٦	٦٧٩,٤٣٧	١,٠٧٠,١٦١	٥٦٤,٤
عدد العمال	١٣٥,٠٠٠	٦٥٩,١٦٢	٩٧٩,٠٠٠	٦٢٥,٢

المصادر: المصدر نفسه، و Ollice nohanal des Stahstique O.N.S

Enquete emplai et salaive 1982 Alger:O.N.S 1985

تشير هذه الاحصاءات إلى أن العمال يمثلون نسبة عالية من الاجراء فى الصناعة وقطاع البناء والأشغال فى حين تشكل الفئات الأخرى بما ذلك المهندسيون والفنيون.. ومستخدمو الادارة من الدرجات العليا، اقلية ضيئلة وتتضمن فئة العمال فى المعطيات السابقة أولئك الذين يساهمون فى الإنتاج مباشرة أو بطريقة غير مباشرة من موقع المنفذين ، اضافة إلى المستخدمين غير المؤهلين فى الأعمال الادارية ومالحقها. لابد من التأكيد هنا على المعيار الثانى المتعلق بالمكانة فى التسلسل الهرمى للسلطة فكل هؤلاء يشتركون فى احتلال مواقع فى قاعدة الهرم إذ لا يملكون رسميا سلطة الرقابة على نشاطهم أو نشاط الآخرين. وما هو مثير للانتباه هو أن نسبة العمال ضمن العمل المأجور فى الصناعة كانت متماثلة عندنهاية المخططين الرباعيين مما يعنى أن الزياة فى حجم الطبقة العاملة مرتبطة مباشرة بالتوسع الصناعى. منذ تلك الفترة بدأت بعض التغيرات تتعلق بالأهمية النسبية لبعض الفروع وتركز العمال فيها تبرز إلى الوجود. هذه التغيرات كانت على حساب الصناعة وهى لا تتخذ شكل تيار عابر، بل اتجاهاً عاماً سيكون له

دون شك تأثير فى سيرورة تشكل الطبقة العاملة كما سنرى.

ثالثا : خصائص عامة لطبقة عاملة ناشئة

أحدثت عمليات التحول الاقتصادى والاجتماعى التى استعرضناها آنفا أثراً واضحا على سيرورة تشكل الطبقة العاملة. من أجل إبراز ذلك سنحاول التركيز على عدد من العوامل التى تعتبر ذات أهمية ليس لفهم تشكل هذه الطبقة فحسب، بل لأنها تقدم فرصة ثمينة تساعدنا علي تفسير قوتها وضعفها وكذلك المشكلات والعقبات التى تحول دون تنظيمها كقوة اجتماعية اساسية فى المجتمع. إن ما نركز عليه هنا هو العقبات والصعوبات الذاتية والداخلية الناجمة عن طبيعة الانقسامات المميزة لبنية الطبقة العاملة. فهذه كثيرا ما وقع تجاهلها والسكوت عنها فى مقابل التركيز على العقبات الخارجية المرتبطة ببنية المجتمع وطبيعة النظام السياسى.... الخ.

١ – حداثة العهد بالصناعة

مع أن بداية تشكل الطبقة العاملة تعود إلى فترة متقدمة من العهد الاستعمارى فإنها لم تبلغ لا الحجم ولا درجة التنظيم التى تجعل منها قوة اجتماعية فاعلة ومؤثرة. إذ فضلا عن القيود التى وضعتها البنى الاستعمارية علي تطورها، ساهمت حرب التحرير وعمليات إنهاء الاستعمار فى تعطيل نموها كما وكيفا. ومن جملة تلك الآثار نجد معاناه الطبقة العاملة من نقص فى الاستقرار والتواصل اللذين من شأنهما المساهمة في تقويتها عدديا وتنظيميا وتحقيق استقلالها ساسياً وايديولوجيا. فالجذور التاريخية القريبة نسبياً لهذه الطبقة تعد من الصفات المميزة وذات الأثر فى نموها. لقد رأينا آنفا كيف كان حجم العمل المأجور محدودا جداً في بداية الاستقلال، إذ بلغ حوالى ٦٠٠,٠٠٠ من بينهم ٥٠٪ أو أقل من العمال من مجموعة عدد السكان الذى بلغ تسعة ملايين «١٣».

يعنى ذلك أن حجم الطبقة العاملة غداة الاستقلال كان مماثلا ان لم يكن اقل مما بلغته فى العقد الأخير من الفترة الاستعمارية. وعرفت تركيبتها بعض التحولات إذ ان ما يزيد عن ٥٠,٠٠٠ عامل فقدوا مناصبهم فى قطاع البناء والأشغال نتيجة غلق عدة منشآت يملكها المستوطنون. أما الصناعة فسجلت شغور حوالى ٩٠,٠٠٠ منصب عمل بعد رحيل اليد العاملة الأوروبية. وقد ضت عملية الاستخلاف توظيف مجموعات من اليد العاملة بعضها مؤهل وبعضها الآخر ليس له سابق تجربة بالصناعة. وتعنى هذه العملية أن الطبقة العاملة بحجمها المحدود ونقص تنظيمها وقع تجديدها بمقدار الثلث تقريبا وفى فترة قصيرة جداً. وكانت عملية التجديد بعناصر غير صناعية وكذلك استخلاف اليد العاملة الأوروبية ذات آثار سلبية فى تعبئة وتنظيم

طبقة عاملة فتية. لقد حرمتها من مجموعة معتبرة من العمال ذوى المهارة والخبرة الذين أبعدوا عن طبقتهم نتيجة عملية الحراك الصاعد.

من المعروف أن الاستعمار لم يطور قاعدة صناعية جديرة بهذا الاسم طوال فترة الاحتلال، لذلك بقيت النشاطات الصناعية مقتصرة فى الغالب على الصناعات الاستخراجية، بينما انعدمت الصناعات التحويلية عدا بعض المنشآت الصغيرة فى صناعات الاغذية والنسيج، وبدرجة أقل المواد الكيماوية وحتى هذه كانت محدودة سواء من حيث عددها أو طاقتها فى التشغيل «١٤». لذلك، فإن القاعدة الصناعية التي تمتلكها الجزائر اليوم حديثة العهد. فى الواقع أنشئت معظم شركات القطاع العمومى ووحداتها ومصانعها الموزعة على مختلف فروع الصناعة والبناء بعد سنة ١٩٦٦. بينما أبعة فقط من الشركات الكبرى المسيطرة على الصناعة اليوم تم انشاؤها و تأميمها قبل تلك السنة، وبالتالى فإن ظهور الطبقة العاملة وتوسعها بخاصة فى الصناعة وثيق الصلة بتكوين قطاع اقتصادى قوى تحت رقابة الدولة منذ ١٩٦٧

جدول رقم (٥)

تطور العمال الصناعيين، ١٩٦٦ - ١٩٨٥

	١٩٦٦	١٩٨٥	نسبة الزيادة
الصناعة	٨٠,٠٠٠	٤٧٠,٢١١	٤٨٧,٧
البناء والاشغال	٥٥,٠٠٠	٣٣٩,٦١٣	٨٨١,١
المجموع	١٣٥,٠٠٠	١,٠٠٩,٨٢٤	٦٤٨,٠

المصدر: Office Nationl des Statistiques (O.N.S), Enquéte main doeuvre et demographie Alger : O.N.S , 1984 .P.13

٢- حراك القوة العاملة

يشكل المستوى العالى من الحراك داخل القوة العاملة احدى الخصائص الهامة لطبقة عاملة في طور التكوين أثناء فترة التصنيع السريع وقد ركزنا لدى معالجتنا لهذه الخاصية على شكلين فن.. الحراك: الأول جغرافى يتعلق بتغيير مكان العمل، والثانى مهنى يخص تغيير فرع النشاط. وقد تعمدنا اختيار هذين الشكلين لتوفر المعطيات حولهما، بينما تنعدم حول اشكال

اخرى وحتى فى هذه الحالة، فإن المعطيات تخص فترات معينة فقط ، إضافة إلى انها لا تخص العمال بشكل محدد بل القوة العاملة عموماً. إن الملاحظة الأولى التى يمكن تسجيلها هى أن مستوى الحراك داخل القطاعات مرتفع نسبيا كما تبين المعطيات التالية:

جدول رقم (٦)

الحراك داخل القطاعات ١٩٨٢

القطاع	نسبة الحراك
الفلاحة	٥٥,١
الصناعة	٥٩,٧
البناء والأشغال	٥٤,٧
النقل والاتصالات	٥٠,٩
التجارة	٦٨,٨
الخدمات	٦١,٩
الادارة	٤٢,٨

الجدير بالملاحظة هو أن قطاع الصناعة يأتى فى المرتبة الثالثة بعد كل من التجارة والخدمات من حيث نسبة الحراك التى شملت العاملين فيه. لكنه في الوقت نفسه يعتبر من أهم القطاعات المستقطبة للقوة العاملة المتحركة بعد قطاع البناء والإدارة. وما يثير الانتباه فعلاً أن الصناعة لم تستقطب سوى ٦,٩٥٪ من اليد العاملة المشتغلة فى الفلاحة سابقاً، بينما استقطب قطاعا البناء والإدارة نسبا أعلى بكثير «٢٢,٦٪ و ١١,٢٪ على التوالى». وتثير هذه المعطيات الشك حول بعض الافكار السائدة التى مفادها أن الصناعة تستقطب اليد العاملة الفلاحية. يمكننا تفسير هذه الظاهرة اعتمادا على تضافر عدة عوامل منها : التوسع بوتيرة أسرع فى قطاعى البناء والإدارة وتوفيرهما لمناصب عمل وحاجتهما إلى مزيد من اليد العاملة. ثم ضعف مستوى الكفاءة والمهارة المطلوبة بخاصة فى قطاع البناء مقارنة مع الصناعة التي تستدعى حدا أو فى من المهارة التى لا تتوفر فى القوة العاملة القادمة من الفلاحة والريف عموما. إضافة إلى هذا العوامل الموضوعية هناك عوامل ذاتية تتعلق باختيار الافراد. وذلك ما يفسره وجود نوع من التلاؤم بين التجربة السابقة لهذه اليد العاملة الريفية ومميزات قطاع البناء

كالعمل في الهواء الطلق وصغر الوحدات وعدم تعقدها، وبالتالى سهولة الاندماج والضعف النسبى لإجراءات الضبط والمراقبة وكذلك البساطة النسبية لعملية الإنتاج كل هذه العناصر تزيد من قوة جاذبية قطاع البناء على المستوى النفسى الاجتماعى رغم قساوة ظروف العمل فيه تدنى الأجور نسبياً.

لننظر الآن إلى الحراك عندعمال الصناعة « بما فى ذلك البناء والأشغال» انطلاقاً من تغيير فرع النشاط ومكان العمل ففيسنة ١٩٨٢ بلغ عدد العمال الذين شملهم الحراك في هذين القطاعين ٤٧١,٥٠٩، أى ما يعادل ٤١,٧٪ من مجموع اليد العاملة المعنية بالحراك، ومن بينهم ٣٥,١٪ من عمال الصناعة الذين غيروا فرع النشاط. لقد توجهوا إلى فروع عديدة منها الخدمات ٢٦,٧٪ الفلاحة والصيد البحرى ٣٥,٩٪، الادارة ١٥,٣٪ والتجارة ١٤,٣٪. وتبرز لدينا نماذج ذات دلالة عندما نأخذ فى الحسبات مكان العمل. إذ بينما يظهر ميل واضح لدى عمال المدن للاتجاه نحو الخدمات والإدارة والتجارة فإن عمال الريف يتوجهون نحو الفلاحة والنشاطات المرتبطة بها (١٥).

يلاحظ ان نسبة العمال المستقطبين نحو الصناعة فاقت بقليل نسبة أولئك الذين غادروها اذ بلغت المجموعة الأولى ١٦٩,١٢٧ عاملا يمثلون٤١,٦٪ من عمال الصناعة سنة ١٩٨٢. ويعنى هذا أن نواة الطبقة العاملة المتكونة من العمال الصناعيين تم تجديدها بما يفوق الثلث كما تجدر الاشارة إلى أن فروع النشاط نفسه المستقبلة لعمال الصناعة هى التى قامت بتعويضهم «١٦».

أما عندما يتعلق الأمر بظاهرة الحراك المتعلق بتغيير مكان العمل، فإن أول ما ينبغى الاشارة إليه هو ندرة المعطيات. مع ذلك يمكننا معالجة هذه النقطة على مستوى مصغر اعتمادا على معطيات تخص المنطقة الصناعية لجهة عنابة التى وفرها المسح الذى قامت به الجمعية الجزائرية للبحث الديموغرافى والاقتصادى والاجتماعى « A.A.R.D.E.S » إذ تبين المعلومات المستقاة من هذا المسح أن مجموعة كبرى من العينة التى شملها البحث كانت تعمل فى السابق خارج حدود بلدية عنابة المتميزة بمنطقتها الصناعية الكبرى، بالفعل لم تبلغ نسبة الذين كانوا يعملون داخل حدود البلدية سوى ٣٠,٥٪ من افراد العينة. وتشير هذه النتائج إلى معدل مرتفع من الحراك القائم على تغيير مكان العمل. أما عندما نأخذ في الحسبان عامل المهارة فإننا نجد أن ٣١,٥٪ فقط من العمال المهرة كانوا يعملون من قبل على ارض البلدية. ويعنى ذلك أن الغالبية من هذه الفئة قدموا من جهات أخرى حديثاً. اما نسبة العمال غير المهرة

الذين عملوا سابقا على ارض البلدية فكانت أقل من ٢٨,٥٪ مما يجعلهم أكثر عرضة للحراك الجغرافى بحثا عن العمل مع التوسع الصناعى الذى عرفته المنطقة خلال السبعينات.

جدول قم (٧)

مكان العمل السابق لعينه من العمال.

	بلدية عنابة	ولاية عنابة	ولايات الشرق	الولايات الاخرى	الخارج	العاطلون	المجموع
عمال مهرة	٥٠٣	٨٠٢	١٤٤	٩١	٦٨	١٨٩	١٥٩٤
عمال غيرمهرة	٢٩٣	٥٤٨	١٢٣	٢٧	٦٢	٢٥٨	١٠١٨
المجموع	٧٩٦	١٣٥٠	٢٦٧	١١٨	١٣٠	٤٤٧	٢٦١٢

المصدر: AARDES, POLE de dévela mvemeut ARRIERE PAYSI LE CAS DE ANNABA- EL- HADGAR (Alger :1979) P.67

تتمثل النتائج المباشرة المرتبطة بمثل هذه المعدلات العالية من الحراك فى عدم الاستقرار والتغير المستمر في تركيبة القوة العاملة فى عديد من المنشآت والمصانع. ويعتبر ذلك بمثابة عامل يكبح تشكل مجموعات عملية متجانسة تمتلك نسقا قيميا مشتركا على درجة من التبلور والوضوح. مما أدى بدوره إلى عدة ظواهر مثل ضعف الاندماج الاجتماعى وصعوبة التعبئة والتنظيم وغياب روح التضامن وضعف الشعور بهوية جمعية تقوم على مصالح مشتركة.

٣- التجزئة الجغرافية: ريفي - حضري

كانت الطبقة العاملة فى الجزائر منذ بدايات تشكلها مقسمة إلى شريحتين كبريين: عمال الأرياف وعمال المدن. ومن أهم مميزات المجموعة الأولى عدم الاستقرار وصعوبة التنظيم عموما ويعود ذلك إلى خصائص تميز هذه الشريحة من العمال مثل انتشارهم على شكل مجموعات صغيرة وتنقلهم الدائم بين نشاطات تندرج ضمن أنماط متباينة من حيث علاقات الملكية درجة التطور والتنظيم... الخ. وحتى السنوات الأولى للاستقلال كانت شريحة العمال الريفيين تشكل القسم الأكبر ضمن الطبقة العاملة الناشئة لكن مع نهاية الستينيات بدأت الأمور تتغير ليصبح عمال المدن أكبر حجما وأهم وزنا. جاء هذا التغير كنتيجة مباشرة لاختيارات سياسية منحت الأولوية للتصنيع كما رأينا آنفا.

عرفت تركيبة الطبقة العاملة فى فترة وجيزة نسبيا « ١٩٦٦ -١٩٨٢» تحولات عميقة، بحيث أصبحت نواتها فى بداية الثمانينيات تتشكل ليس من عمال الزراعة والحرف الموجودين فى الريف، بل من عمال يتركزون فى قطاعات حديثة مثل الصناعة والبناء والاشغال والخدمات الموجودة عموما فى المناطق العمرانية الكبرى. وأصبح العمال الزراعيون يشكلون اقلية يتناقص حجمها باستمرار نظرا إلى عدة عوامل من أهمها الهجرة الريفية خاصة في أوساط الأجيال الشابة نحو المدن أوالمناطق الصناعية الكبرى التى كانت تمنح فرصا أفضل بما توفره من مناصب عمل وامتيازات مادية واجتماعية.

كانت شريحة العمال الريفيين تتميز بتباين كبير في وضعياتها الاقتصادية والاجتماعية نظرا إلى تعايش أشكال متنوعة من الملكية و أنظمة إستغلال الارض باعتبارها وسيلة الإنتاج الاساسية، إذ نجدالملكية الخاصة الفردية والعائلية والملكية التعاونية وملكية الدولة... الخ. وقد ساهمت العوامل السابقة فى تهميش عمال الأرياف وتقليص تأثيرهم ووزنهم فى البنية الاجتماعية (١٧). فى مقابل ذلك كان لظهور البروليتاريا الحضرية تأثير نسبى أعظم فى ما يتعلق بوضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية. فالعديد من برامج ومشاريع الدولة موجهة سواء ضمنيا أو صراحة إما نحو إحتواء ومراقبة نشاط هذه الطبقة أو نحو تلبية بعض مطالبها. ويمكننا أن نذكر من بين تلك المشاريع على سبيل المثال: «تجربة التسيير الأشتراكى للمؤسسات» التى مثلت نموذجا من الاشتراك الرسمى والمراقب للعمال فى إدارة وتسيير الوحدات. بينما ركزت برامج أخرى على توسيع التعليم وتعميمه وإقامة منظومة صحية مجانية. وهناك سياسات محددة تتعلق بتشريعات العمل واصلاح نظام الضمان الاجتماعى. ولعل أكثر هذه المشاريع أهمية ذلك المتمثل فى «القانون العام للعامل» الذى تضمن تحديدا وتصنيفا موحدا لمناصب العمل مشكلا بذلك قاعدة لسياسة وطنية للأجور ونظاما للحوافز اضافة إلى بعض الاجراءات المتعلقة بتنظيم وتسيير مكان العمل.

فى الواقع، إذا اعتمدنا مؤشرا مثل عدد الاضرابات يمكننا القول إن عمال المدن يتميزون بروح نضالية عاية وتنظيم أقوى من رفاقهم فى الريف.

لابد من الاعتراف بأن هناك شيئا من الاغراء فى تفسير هذا التمايز استنادا إلى فكرة شائعة مفادها أن الصناعة تلعب دورا اساسيا فى تركيز أعداد هائلة من العمال مؤدية بذلك إلى نمو الشعور بهوية جمعية تنبثق عن الممارسة والنضالات المشتركة. وهذا ما يؤدى إلى تفضيل التضامن والفعل الجمعى المنظم. أما فى المناطق الريفية، فإن التشتت ونقص التفاعل وسيطرة

قيم تقليدية تشكل عوامل مساعدة على بروز التوجهات الفردية أو الروابط الاجتماعية مثل العلاقات العشائرية والزبونية التى تعيق تبلور تصورات حول العناصر الموضوعية المشكلة للبنية الاجتماعية.

٤- التموقع في فروع النشاط المختلفة

لعل أحد العوامل المهمة فى تحليل سيرورة تشكل الطبقة العاملة ذلك الذى يتعلق بتحديد فروع النشاط التى تظهر وتنمو فيها مجموعات العمال، وما يميز تلك الفروع من خصائص ذات تأثير علي مستقبل هذه الطبقة. ويلاحظ فى هذا الصدد أن الصناعات التحويلية تحتل موقعا مفضلا في السياسة التنموية للجزائر، وبذلك يبدو عمال الصناعة عموما المجموعة المعرضة أكثر من غيرها لبرامج الدولة بما لها من انعكاسات سلبية أو ايجابية. إنطلاقا من هذه الملاحظة المبدئية يمكننا التوقع أن يكون عمال الصناعة محل تفضيل نسبى فى سياسة التنمية التى انتهجتها الجزائر، كما أنهم فى الوقت نفسه أكثر نضالية من غيرهم، ذلك أنهم يلجأون إلى استخدام موقعهم الاستراتيجى لفرض أنفسهم وتحقيق مطالبهم وعادة ما يحرزون تنازلات أكثر مما يحقق العمال فى القطاعات الأخرى. فالصناعة تتميز عن غيرها من الفروع مثل البناء والنقل والخدمات بما توفره من الاستقرار والاطمئنان المهنى وهى شروط ضرورية لظهور مجموعات متجانسة ومتماسكة نسبياً وهى ضرورية بما تقدمه من فرص التعبئة والتنظيم ومحفزة لظهور أشكال متنوعة من النضال. الجمعى والسؤال هنا هو كيف يبدو توزيع العمال على مختلف فروع النشاط الاقتصادى؟ وما هى النتاج المترتبة عن مثل هذا التوزيع؟ لنتناول أولا توزيع العمال بين مختلف الفروع خلال الفترة ١٩٧٧- ١٩٨٢ وقد بلغت فيها عملية التصنيع ذروتها وبدأت تعطى ثمارها فيما يخص التشغيل.

جدول رقم (٨)

توزيع العمال على فروع النشاط، (١٩٧٧ -١٨٨٢)

الفروع	١٩٧٧	١٩٨٢	نسبة الزيادة
الفلاحة ومالحقها	(١)٣٦٣,٤٥٦	٥٥٠,٠٠٠ (٣)	٥١,٣
الصناعة	٣٠١,٩٥١	٤٢٣,٠٢٩	٤٠,١
البناء والأشغال	١٩١,٤١٦	٥٤٨,٢٨٣	١٨٦,٤
النقل والاتصالات	٥٧,٥٥١	١١٦,٦٥٠	١٠٢,٧
الخدمات	(٢)٧٨,٩٠٠	١١٨,٩١٠	٥٠,٧
التجارة	٦٠,٠٠٠	١٠٨,٤٨٥	٨٠,٨
المجموع	١,٠٥٣,٢٧٤	١,٨٦٥,٣٥٧	٧٧,١

المصادر: Annuaire Statsique le de AL'Algerie 1977-1978

(1982), et O.N.S..Enquéte enploi et salaire .1981-1982

ملاحظات : (١) يتضمن هذا الرقم حوالى ١١٤,٥٢١ عاملاً موسيماً
(٢) تقدير مستند إلى بعض المؤشرات اللاحقة نظرا لغياب المعطيات
(٣) يعود هذا الرقم لسنة ١٩٨٤ ويتضمن حوالى ٢٠٪ كعمال موسميين.

تطلعنا هذا المعطيات على نقطة مهمة تتعلق بتغير تركيبة الطبقة العاملة بالنظر إلى نسبة العمال الصناعيين الذين كانوا يشكلون حوالى ٢٨,٧٪ سنة ١٩٧٧ ثم تناقصت نسبتهم لتبلغ ٢٢,٧٪ سنة ١٩٨٢. ويعنى هذا أن الصناعة تمر بطور يتميز بفقدان مكانتها كقطاع رئيسى يشغل اعدادا كبيرة من العمال. يمكن تفسير هذا التغير بعدة عوامل منها الاختيارات التقانية المميزة للصناعة الجزائرية التى جعلتها تقوم على استخدام مكثف لرأس المال. لذلك فإن التوسع الصناعى يعانى كبحاً نتيجة التكلفة العالية نسبياً لاستحداث مناصب عمل جديدة. وحتى المصانع القائمة توفر مستوى محدوداً من التشغيل نظراً لاعتمادها على تقانية متطورة نسبيا(١٨).

تبرز المعطيات السابقة تياراً آخر له دلالة ويخص الدور الهام الذى يؤديه كل من قطاعى البناء والأشغال العمومية وكذلك الخدمات، إذ برزا كقطاعين أساسيين تتركز فيهما القوة العاملة. ويعتبر التوسع فى قطاع البناء مثيراً بالفعل إذ حيث قفز نصيبه من القوة العاملة من ١٨,٢٪ في ١٩٧٧ إلى ٢٩,٤٪ فى ١٩٨٢. والشيء نفسه يقال عن تزايد عدد العمال فى قطاعات الخدمات، النقل والاتصالات والتجارة. إن مثل هذا التغيرات فى توزيع العمل بين مختلف فروع النشاط يمكن ان يكون لها عواقب جدية تخص سيرورة تشكل الطبقة العاملة.

تبدى تلك القطاعات الأكثر أهمية من حيث تمركز عدد العمال فى بداية الثمانينات خصائص ذات دلالة مثل، أولا، معاناة العمال فى قطاعى الفلاحة والبناء من غياب ضمانات تتعلق بمناصب العمل رغم أن هذه المشكلة مطروحة بحدة.. أكثر فى الفلاحة. ثانيا يتميز هذان القطاعان، خلافا للصناعة، بسيطرة المنشآت والمزارع الصغيرة الحجم التى يوجد كثير منها فى يد رأس المال الخاص، ثالثا وكنتيجة لما سبق يعتبر القطاعان أقل حظاً فى مجال تشريعات العمل وظروف التشغيل والأجور والخدمات الأجتماعية وكذلك فرص تنظيم القوة العاملة. وتعمل كل هذه الظروف على رفع مستوى دوران العمل مما يعيق عملية تشكل مجموعات عمالية متماسكة. كما تفسر هذه الخصائص الفشل التقليدى لانتشار وتوسع الحركة النقابية فى مثل هذه القطاعات ومن ثم تأخر ظهور الطبقة العاملة فيها كقوة اجتماعية فاعلة.

إذا تمت المحافظة على هذه الاتجاهات فى توزيع المجموعات العمالية خلال الثمانينيات وهو أحمد ومتوقع جداً، فإن عمال الصناعة سيفقدون موقعهم باعتبارهم النواة الصلبة للطبقة العاملة الناشئة على الاقل من الناحية العددية. وسوف يساعد تزايد عدد العمال فى قطاعات البناء والخدمات وغيرها علي تعميق بعض التمايزات الموجودة حالياً ويقوى عدم التجانس بين المجموعات المشكلة للطبقة العاملة ولعل الأهم من كل ذلك هو ما تشير إليه هذه التغيرات من أن مجموعات كبرى من هذه الطبقة متمركزة فى قطاعات تضع بطبيعتها حواجز أمام نمو الهوية الطبقية وتطور أشكال متقدمة من الوعى والنضال العمالى.

٥- التموقع في القطاعين العمومي والخاص:

ينقسم الاقتصاد الجزائرى من حيث الشكل القانونى للملكية إلى قطاعين كبيرين: قطاع عمومى تحت مراقبة الدولة بدأ يتشكل منذ نهاية الستينيات ، وقطاع خاص تحت السيطرة الكاملة لرأس المال الوطنى . وهناك خصائص تربطهما كما هنالك خصائص اخرى تفرق بينهما. على مستوى الشكل القانونى للملكية يعتبر القطاع الخاضع لمراقبة الدولة ملكية عمومية تتصرف فيها الدولة وتسيرها لصالح المجتمع ككل. أما القطاع الخاص فتسيطر فيه علاقات ملكية متنوعة «فردية، عائلية، شركات مساهمة....الخ»، كما تمثل درجة تطور القوى المنتجة خاصية أخرى تفرق بين القطاعين، إذ بينما يضم القطاع العمومى معظم الفروع الاستراتيجية مثل الصناعات الثقيلة «صناعة الصلب، الميكانيك، الالكترونيك، الهندسة الصناعية، النفط.. الخ» المتميزة بمستوى عالى من الميكنة، يضم القطاع الخاص صناعات خفيفة موجهة نحو الاستهلاك «مثل الصناعات الغذائية، النسيج، الكيميائيات.. الخ» وتتميز هذه بمستوى منخفض من الميكنة والاستخدام المكثف لقوة العمل وطرق إنتاجية أقل تطورا. أما الخاصية الثالثة التى تفرق بين القطاعين فتتمثل فى حجم الوحدات والمنشآت، فبينما تتركز الوحدات والمصانع الكبرى فى القطاع العمومى تسيطر الوحدات والمصانع الصغيرة فى القطاع الخاص. وأدت هذه الفروق فى حجم الوحدات إلى فروق واضحة فى سياسات التسيير وتنظيم العمل. فالقطاع العمومى يتميز بمركزية مفرطة حيث تتخذ أهم القرارات فى أعلى مستويات الهرم التنظيمى. وقد شجع ذلك إلى جانب عوامل اخرى مسيرى هذا القطاع على تبنى ممارسات عطوفة وأقل تشددا اقتصاديا، ساعد الريع النفطى الذى بلغ مستويات عالية حتى منتصف الثمانينات على عدم اللجوء إلى سياسات تسيير موجهة نحو الربح. أما سياسيا، فقد كانت هنالك حاجة ملحة لدى السلطة الحاكمة لضمان شرعيتها والحصول على تأييد العمال الذين

كانت مساهمتهم ضرورية لإنجاح السياسة الاقتصادية المعتمدة من طرف النظام القائم. بالمقارنة، كان القطاع الخاص متحررا من كل تلك الضغوط والعقبات وكان بشكل أو بآخر، مجبراً على تطبيق قواعد تراكم رأس المال بطريقة متشددة. ومع ذلك فإن هذا لا يعنى ان الحاجة إلى تحقيق مستويات عالية من الإنتاجية ودوران رأس المال فى هذا القطاع كانت دوما موجهة بعقلانية إقتصاية حديثة. ذلك ان نظم التسيير وتنظيم العمل فى هذا القطاع تعكس مزيجا من الاجراءات والطرق منها الحديثة ومنها التقليدية. وهكذا يمكننا مصادفة نماذج السلطة الأبوية جنبا إلى جنب مع أشكال التسيير الحديث القائم على التايلورية والفوردية. وتتمثل هذه الأخيرة خاصة فى تقسيم العمل والتخصص المفرط وأشكال الرقابة، وكذلك أساليب التحفيز المادى.

وحتى قطاع الدولة لم يبق بمنأى عن ادخال بعض التغيرات الجوهرية منذ بداية الثمانينات فى اطار إعادة الهيلكة الكلية للقطاع. وتتمثل هذه العملية فى تجزئة الشركات والمنشآت الكبرى إلى وحدات أصغر، إضافة إلى اعتماد مبدأ الاستقلالية المالية وكذلك فى التسيير. ويعنى ذلك أن الوحدات الاقتصادية العامة لم تعد خاضعة لوصاية الدولة ومسيرة من قبل أجهزتها المركزية. كما تعنى أن هذه الوحدات أصبحت مستقلة ماليا عن خزينة الدولة التى لن تتحمل مستقبلا خسائرها. بصياغة اخرى اصبحت هذه المنشأت- أو لا بد ان تصبح كذلك إذا ما أرادت البقاء - وحدات اقتصادية تعمل على أساس قاعدة الربحية.

جدول رقم (٩)

توزيع العمال حسب أشكال الملكية «١٩٦٩ - ١٩٨٢»

الفروع	١٩٦٩		١٩٨٢	
	عمومى	خاص	عمومى	خاص
الصناعة	٨٩,٥٩٢	٤٥,٥٠٩	٣٣٢,٢٠٩	٩٠,٨٢٠
البناء والأشغال	٣٩,٠٦٧	٣٠,٩٨٩	٣٨٧,٢٠٨	١٦١,٠٧٥
النقل والاتصالات	٢٢,٨٩٣	٧,٦١٢	٨٦,٦٩٨	٢٩,٩٥٢
الخدمات (١)	٦,٩٧٨	٧٥١	٤٥,٧١٣	٧٣,٢٩٧
المجموع	١٥٨,٥٣٠	٨٤,٨٦١	٨٥١,٨٢٨	٣٥٥,١٤٤

(١) فى سنة ١٩٦٩ لم تشر الاحصائيات الخاصة بالخدمات سوى إلى المؤسسات المالية، بينما فى ١٩٨٢ تضمنت كل العمال المتواجدين فى هذا الفرع من النشاط.

إذا نظرنا إلى المعطيات التى تبين توزيع العمال حسب القطاعين نجدها تشير إلى أن هؤلاء المشتغلين فى القطاع العمومى سنة ١٩٦٩ شكلوا حوالى ١ , ٦٥٪ بينما شكل العاملون فى القطاع الخاص نسبة ٩ , ٣٤٪ من مجموع العمال فى كل النشاطات غير الزراعية والذين قدر عددهم فى تلك الفترة بحوالى ٢٤٣,٣٩١ «١٩».

اما فى سنة ١٩٨٢ فقدشهد القطاع العام ارتفاعا ضئيلا فى نصيبه من العمال ليبلغ ٦ , ٧٠٪ مقابل ٤ , ٢٩٪ للقطاع الخاص. ويعنى هذا أن احتكار الدولة لأهم القطاعات لم يقلص كثيرا من دور القطاع الخاص.

وتجدر الاشارة إلى أن التغيرات الأخيرة فى السياسة الاقتصادية المنبثقة عن «الاصلاحات» المعتمدة منذ بداية الثمانينيات تؤكد دور القطاع الخاص وتقويته وفى الوقت نفسه تخفيف وربما إزالة إحتكار الدولة لمجموعة كبيرة من النشاطات الاقتصادية (٢٠). إن هذا التوجه يؤدى دون شك إلى ارتفاع محسوس فى الاستثمارات الخاصة وزياة عدد الشركات والوحدات فى القطاع الخاص، وبالتالى ارتفاع نصيبه من القوة العاملة مستقبلا. لذلك يبدو أن التوزيع الحالى للعمال بين القطاعات لن يتم الحفاظ عليه فحسب، بل سيقع تعميقه أكثر. لكن نظرا للطابع المضطرب المميز لسياسة الانفتاح على القطاع الخاص وإعادة النظر فى السياسة الاقتصادية عموماً وكذلك التناقض فى موقف البرجوازية المحلية التى تريد السيطرة فى الوقت عينه الذى ترفض فيه المخاطرة، فإن الاستثمارات الخاصة ستشهد تغيراً محدوداً سواء من حيث الحجم أو النمط والمجالات المختارة.. علماً بأن الاستثمارات الخاصة تركزت تقليديا في قطاعات البناء.. والأشغال العمومية والخدمات والصناعات الاستهلاكية الخفيفة. أما المنشآت والوحدات الاقتصادية فكانت وسوف تبقى لبعض الوقت صغيرة الحجم بشكل عام. ففى سنة ١٩٨٠ على سبيل المثال بلغ عدد الوحدات التى تشغل أقل من ٢٠ عاملاً ٤٠٥٦ وحدة. أما تلك التى تشغل ما بين ٢٠ و ١٠٠ عاملاً فقد عددها بحوالى ٤٦٧ وحدة، وكانت معظم هذه الوحدات مركزة فى صناعات النسيج والأحذية والأثاث. أما عدد الوحدات الكبر، المشغلة لأكثر من ١٠٠ عامل فلايتجاوز ٦١، من بينها واحدة فقط تشغل أكثر من ٥٠٠ عامل. لقد بلغ نصيب صناعات النسيج والأغذية سنة ١٩٨٢ ما يعادل ١ , ٤٥٪ من مجموع العمال المشتغلين فى الصناعات الخاصة. وكانت حصة هذين الفرعين ٩ , ٢١٪ و٢ , ٢٣٪ على التوالى. وتتميز الصناعة فى القطاع الخاص بظاهرتين مهمتين:

أولا: الأهمية النسبية لقوة العمل النسوية التى تمثل ٩ , ١٠٪ من مجمل العاملين فى

القطاع الخاص بينما لا تجاوز نسبتها فى القطاع العمومى ٤,٠٪.

ثانيا: تشغيل نسبة عالية من القوة العاملة الموسمية، إذ مثلت هذه الفئة فى ١٩٨٢ نسبة ٢٤,٤٪ من العمل المأجور فى هذا القطاع. وعند تحليل بنية القوة العاملة فى القطاع بخاصة فى صناعات النسيج والاغذية تبرز هذه الخصائص بشكل أوضح.

لقد اشتهرت الصناعات النسيجية باعتمادها على قوة العمل النسوية، وسوف تبقى كذلك على ما يبدو، إذ بلغت نسبة النساء ٤٠٪ سنة ١٩٦٨، ثم ٣٧,٤٪ سنة ١٩٧٠ لتصل ٣٣,٦٪ سنة ١٩٨٢. أما صناعات الأغذية فقد عرفت باعتمادها على قوة العمل الموسمية التى شكلت نسبة ٦٩,٨٪ من عمالها سنة ١٩٦٨ ثم ارتفعت سنة ١٩٧٠ إلى ٦٧,٦٪.

اما الخاصية الأخرى التى تميز القوة العاملة فى القطاع الخاص فتتمثل فى هيمنة اليد العاملة غير الماهرة. إذ فى سنة ١٩٧٠ مثلا لم تتجاوز نسبة العمال المهرة ١٦,٧٪ من مجمل عمال الصناعة فى هذا القطاع، بينما يمثل العمال غير المهرة وذوى المهارة المحدودة ٨٣,٣٪. وبالرغم من التغيرات الهامة التى حدثت منذ ذلك الوقت ما تزال القوة العاملة غير الماهرة تمثل الغالبية إذ بلغت نسبتها فى الصناعة الخاصة سنة ١٩٨٢ ما يقارب ٥٧٪ مقارنة مع ٤٢,٨٪ فى القطاع العام« ٢١ ». لقد أثرت كل هذه الخصائص المميزة لمنشآت القطاع الخاص والقوة العاملة فيها بشكل أساسى فى سيرورة تشكل الطبقة العاملة فى الجزائر.

ونشير هنا إلى بعض تلك التأثيرات مثل «المستوى العالى من دوران العمل، بخاصة فى الحالات التى تسيطر فيها قوة العمل النسوية والموسمية. ويطرح هذا صعوبات معتبرة عندما يتعلق الأمر بالتعبئة ومحاولة التنظيم النقابى. إضافة إلى ذلك، نجد سيادة علاقات أبوية وزبونية وأساليب استبدادية فى التسيير بحيث تؤدى جميعها إلى احجام العمال عن الانخراط فى النقابات أو تشكيلها. ويمكن ملاحظة هذه الظاهرة من خلال عدد الفروع النقابية الموجودة فى القطاع الخاص. ففى سنتيى ١٩٧١ -١٩٧٢ لم يتجاوز عددها ٣٧٠ فرعا، أى ما نسبته ٢٥٪ من مجموع الفروع النقابية ويؤكد توزيعها بين المنشآت تبعا لحجمها ماذهبنا إليه من تأثير حجم المنشأة على عملية تنظيم العمال وتعبئتهم (٢٢). فى الواقع، نصادف فى كثير من الوحدات الصغيرة عمالاً غير مصرح لهم بالعمل نتيجة محاولة أرباب العمل التهرب من الضرائب وعدم دفع مساهمتهم إلى صندوق الضمان الاجتماعى وتوجد مثل هذه الحالات بخاصة بين النساء والعمال الموسميين ويبدو ان العمال انفسهم الاجتماعى، محافظين بذلك على مستوى معين فى الأجور، وهناك بين العمال من يجهل هذه الاجراءات تماما.

بالمقارنة مع القطاع الخاص، تميزت الصناعة فى القطاع العمومى بسيطرة المنشآت والوحدات الكبرى. كما تبدو تشريعات العمل بخاصة تلك المتعلقة بظروف العمل وعلاقات العمل محترمة ومطبقة. وقد ساعدت عملية اشراك العمال من خلال تجربة «التسيير الاشتراكى للمؤسسات» منذ ١٩٧٣ على تعبئة العمال وتنظيمهم فى فروع نقلبية. وشكل ذلك مصدر ضغط علي المسيرين وأجهزة الدولة.. من أجل تطبيق تشريعات العمل أو استحداث اخرى جديدة تخدم مصالح العمال.ورغم أن الفروع النقابية والمجالس العمالية كانت موجودة فى معظم المنشآت الخاضعة لرقابة الدولة، فإن بعضها لم تشمله تجربة «التسيير الاشتراكى». ولانجد فى بعض المنشآت فروعاً نقابية على الاطلاق. لقدكانت هذه وضعية العاملين فى الادارات المحلية «مثل البلديات والولايات» وبعض المنشآت التابعة لها إلى عهد قريب (٢٣).

إن كلا من حجم المنشآت الصناعية العامة وكذلك احترام مسيريها تشريعات العمل منح العمال فرصاً أفضل للتنظيم والنضال فى سبيل تحسين أوضاعهم. لقد كان تركزهم بأعداد كبيرة يشكل فى حد ذاته عاملاً مساعداً على نمو الشعور بالهوية الجمعية. إضافة إلى ذلك عمل احترام التشريعات وكذلك مشاركة العمال في التسيير، رغم ما أحاط ذلك من سلبيات، على اعطاء دفع لتنظيم الطبقة العاملة الجزائرية. من جملة العوامل المهمة أيضا، تمتع العمال فى القطاع العمومى بالاستقرار المهنى وضمان مناصب العمل.

خلاصـــــة

لقد ساهمت عملية التصنيع السريع والمكثف فى إحداث تحولات عميقة فى بنية المجتمع الجزائرى. إذ تمكنت البرجوازية الصغيرة الصاعدة من تحويل نفسها إلى قوة اجتماعية مسيطرة اتخذت شكل «برجوازية الدولة» كما أعطت العملية نفسها، بالرغم من خطاب أيديولوجى شعبوى، دفعا لبرجوازية محلية تمتد جذورها فى فروع الخدمات والتجارة وبعض الصناعات الخفيفة. كانت هذه الطبقة رغم صغر حجمها عدديا وتهميشها سياسيا حتى نهاية السبعينيات، ذات قوة اقتصادية لايستهان بها. لكن منذ ذلك الحين بدأت الأمور تتغير، إذ تم الاعتراف بها كقوة مؤثرة وبشكل متزايد فى عملية إتخاذ القرار فى أجهزة الدولة.

اما بالنسبة للطبقة العاملة فقد كان لعملية التصنيع نتائج عديدة ومتنوعة على سيرورة تشكلها.

أولها: تضاعف حجم هذه الطبقة عدة مرات منذ انطلاق عمليات التصنيع في منتصف الستينيات وبروزها فى النهاية بمثابة قوة اجتماعية اساسية.

ثانياً: أحدث التصنيع تغيرات عديدة فى بنية هذه الطبقة. منها ما هو ايجابى ومنها ما هو سلبى بالنسبة لتكوينها ونموها المستقبلى.

نجد من بين التأثيرات الايجابية تركيز قوة العمل ورأس امال في مجموعة من المنشآت والوحدات الكبرى. هذا ما أدى بدوره إلى تشكل مجموعات عمالية كبرى بمثابة البوتقة التى انصهرت فيها الاختلافات والتمايزات العديدة التى توجد بين العمال المستقطبين إلى الصناعة حديثا. بالاضافة، ساعدت هذه العملية على تطور نسبى للحس الجمعى والشعور بالهوية نظراً لتماثل التجارب والمصالح وكذلك النضالات التى خاضتها المجموعات المختلفة من العمال، وقد وفرت تلك التجارب السند الضرورى موضوعيا لظهور شعور بالهوية الطبقية.

لكن للتصنيع، كما وقع فى الجزائر، نتائج سلبية كذلك، وتكتسب هذه النقطة أهمية بالغة فى ضوء حقيقة أساسية هى كون الطبقة العاملة حديثة التكوين وذات ذاكرة وارث جمعى محدودين. ويعود ذلك إلى الانقطاعات التى ميزت سيرورة تشكلها سواء خلال فترة الاستعمار أو بعدها. واعتباراً للطابع السريع والمكثف لعملية التصنيع استقطبت الطبقة العاملة أفراداومجموعات ذات خلفيات اجتماعية ومهنية متنوعة. يعتبر هذا التنوع أحد الأسباب المعيقة لعملية تشكل مجموعات عمالية متكاملة ومتجانسة نسبيا. كما منع تبلور منظومة قيمية مشتركة ومتماسكة قادرة على استخلاف المنظومات القديمة.

بشكل عام، تميزت سيرورة تشكل الطبقة العاملة فى الجزائر بعدة انقسامات داخلية منها ما هو مرتبط بتموقع مختلف المجموعات العمالية فى قطاعات وفروع اقتصادية ذات أشكال متنوعة من الملكية ودرجات متفاوتة من التطور الفنى وكذلك من حيث تطبيق التشريعات ودرجة الاستقرار المهنى. لعل الأهم من كل هذا الاتجاهات المشيرة إلى تمركز العمال مستقبلا فى فروع غير الصناعة مثل البناء والاشغال والخدمات والتجارة.

اضافة إلى ذلك الأهمية المتزايدة للقطاع الخاص. تلك الفروع المتوسعة باستمرار وكذلك هذا القطاع يرتبط جميعها بجملة من الظروف غير الملائمة لنمو الطبقة العاملة «مناصب عمل غير مؤهلة، غير مستقرة وغير مضمونة وظروفعمل قاسية، خرق تشريعات العمل، تدنى مستوى الأجور، غياب تخطيط للمستقبل المهنى للقوة العاملة مثل التكوين والترقية، صعوبة التنظيم وممارسة الحق النقابى... الخ»

لقد بدأت «الاصلاحات» التى أدت إلى تجزئة المنشآت العمومية الكبرى واعتماد مبادىء السوق الحرة فى التسيير تفصح عن آثارها المتناقضة. من جهة، نجد العمال مهددين

فى مناصب عملهم وأجورهم نتيجة لمحاولات المسيرين جعل هذه المنشآت بعد إعادة هيكلتها وحدات اقتصادية فعالة ورابحة في ظل ظروف الاستقلالية وتحرير السوق. ومن جهة ثانية، يحصل العمال ولأول مرة على الفرصة فى التفاوض الحر تحت شروط تسمح مبدئيا على الاقل بممارسة حرة للنشاط النقابى وبذلك يصبح بإمكانهم الضغط مباشرة على المسيرين دون تدخل الدولة وأجهزتها البيروقراطية كالعادة.

لكن على العموم، يبدو أن آليات هذه الوضعية تعمل فى صالح المسيرين لأسباب عديدة نذكر منها:

أولاً: الشعور بالغموض والاضطراب وغياب توجه واضح ومنسجم فى أوساط العمل.

ثانيا: تنامى الانقسامات والشروخ الداخلية للطبقة العاملة «على اساس المهارة، قطاع النشاط، المناطق وكذلك الولاءات السياسية والأيديولوجية..... الخ» مهددة بجدية وحدة العمال التى ماتزال هشة.

ثالثا: غياب تنظيم نقابى قاعدى ومستقل بإمكانه مواجهة التحديات التى تطرحها المرحلة الراهنة بكل مستجداتها وتعقيداتها وأن يلعب دور المفاوض القوى والقدير أمام المسيرين وكذلك الدولة. ومع ذلك هناك نقطة ايجابية هى حصول العمال على حريتهم المفقودة فى تنظيم انفسهم دون وصاية بعد فترة طويلة من الخضوع والتبعية، تبقى طبعاً، وصاية الأجهزة والقيادات النقابية القديمة التى تحاول القاعدة العمالية التخلص منها فتنجح حيناً وتخفق حيناً آخر (٢٤).

يحاول العمال اليوم جمع قطع منظمتهم المهشمة وتنظيم أنفسهم بطريقة ديمقراطية فى مرحلة تتميز بالتنافس الحاد بين تشكيلات سياسية تسعى إلى كسب مناطق نفوذ داخل الطبقة العاملة باعتبارها قوة اجتماعية أساسية. وتتسارع الأحداث والتغيرات سياسياً واقتصادياً ويبقى المستقبل مفتوحا على كل الاحتمالات لا بالنسبة إلى تطور الطبقة العاملة فحسب، بل فيما يخص مصير المجتمع والنظام السياسى ككل.

هوامش:

* يشكل هذا المقال ترجمة لأحد فصول أطروحه دكتوراه أعدها المؤلف تحت عنوان:

The procss of working Class Formahtion in Ailgeria (eoctoral Dissertation, England, University of Leicester, Department of Sociology, 1990)

(١) كان الصراع الذى دار بين الحكومة المؤقتة بقياة بن يوسف بن خده وقيادة أركان جيش التحرير الوطنى بزعامة بقيادة العقيد هوارى بومدين سنة ١٩٦١، أحد الأمثلة المعبرة عن فشل البرجوازية وعناصرها في الحركة الوطنية أدى الصراع إلى تقوية موقف قيادة الأركان والجيش عموما كطرف أساسى فى تحديد الاستقلال مباشرة، إذ ممثلو البرجوازية فى الحكومة المؤقتة قيادات البرجوزاية الصغيرة ممثلة في المكتب السياسى لجبهة التحرير الوطنى بزعامة أحمد بن بله. فى هذه المرة كان تدخل الجيش حاسماً فى تحديد نتيجة المواجهة لصالح الطرف الأخير لمزيد من المعلومات أنظر مثلا:

Mohammed Harbi, Le FLN,mirage et relite: Des Orignes ála prise du, pouvoir, 1945- 1926 (paris: qeune Afrique, 1974)

(٢) هناك دراسات عديدة حول هذه التجربة، ويكفى هنا ذكر مثالين:

M.Laks, Autogeston ouvriére et pauvoir politique en Algérie, 1962 - 1965 (pavis: Etudes et documentatioen internationales, n,d), et I clegg, workers Sell -Management in Algeria (london: pengin press, 1971).

(٣) G.De Bernisn "Les Industries industrilisantes et l´intégraion écanomique iegionale"Archives de I.S.E.A, VOL. 21, NO,1 (1968), ET '"Les Industries industrialisantes et les options algériennes", Revue tiers mond, no. 47 (juillet-septembre 1971), pp. 547-600.

(٤) A.Benachenhou, Planification et dévelopement en Algérie, 1960-1980 (Alger:S.N.E.D., 1980), pp. 27-29.

(٥) صدر عن (Alger: direction générale du plau et des ´tudes ecpnomique, 1967).

(٦) Benachenhou, Ibid, p,30

(٧) بلغت البطالة فى بداية السبعينات حسب التقديرات الرسمية حوالى ١٨,٦٪ من السكان القادرين علي العمل. أما التقديرات غير الرسمية فتشير إلى مستوى أعلى يتراوح بين ٢٨,٤٪ و٣٣٪ حسب طرق حسابها والفئات التى تدرج التى تدرج ضمن هذه العملية انظر..المصدر نفسه، ص ٢٢٠ -٢٢١.

(٨) Ahmed Akkache, capitaux ´etrangers et l,bération économique: L´EX

périence algérienne, economie et socialisme, dpcuments, et recherches,4

(paris Maspéro, 1971)

(٩)حققت الدولة رقابتها على الاقتصاد من خلال خمس شركات كبرى فى الصناعات الثقيلة تتضمن ١٠٧ وحدات انتاجية و ٤٠ وكالة توزيع و ٩ وحدات للهندسة الصناعية بالاضافة إلى ٦ شركات مختلطة وتشغل كل هذه الشركات ٨٣٦ , ١٠٥ مستخدما. كما تراقب الدولة فى قطاع الصناعات الخفيفة ١١ شركة كبرى تضم ٣٤٠ وحدة انتاجية تشغل فى مجموعها أكثر من ١٢٠,٠٠٠مستخدم انظر..Benachenhou, Ibid, pp. 139-145 :

انظر أيضا: M.Raffinot et P.Jaquemot, Le Capitalisme d'état en Algérie (Paris: Maspéro, 1977).

(١٠) office National de Statistiques (O.N.S),Enquéte main d'oeuvre et dé mographie, 1982, no.2 (1984) p.7 Alger:O.N.S,

(١١) D.Liabes, Capital privé et patron industrie en Algérie(Alger: crea, 1984), p.429

(١٢) Benachenau,Planifcahan et dt développement en Alférie, 1960 -1980 p.264

(١٣) Samir Amin, The Maghrel in the Madrn world: Algeria, Tunisia, Morocco, edited by R.Segal, translated by M.PERL (Harmondsworth, Eng..penguin,1970), p.136

(١٤) B.A.Taleb, Essai de recension des entreprises dans l'Algérie coloniale, Entreprses et entrepreneurs en Afrique au 19e 20,et siécles paris: l'harmat tan, 1983.) tome 1,p.512

(١٥) office Nati'onal des Statistiques, Enquéte main d'oeuvre et démographie, 1982 P.B

(١٦) المصدر نفسه، الملحق رقم (٢)، ص ١-٢

(١٧) حسب التقديرات الرسمية لسنة ١٩٧٧ بلغ عدد العمال الريفيين الدائمين في الفلاحة ٢٤٨,٩٣٥ عاملاً بينما بلغ عدد العمال الموسميين ١١٤,٥٢١ عاملاً. وتجدر الاشارة هنا إلى أن التقديرات الرسمية تقلص كثيراً من عدد العمال الموسميين انظر: M.P.A.T- D.G.S, Annuaire statistique de L'Algérie, 1982 (Alger : 1984), p.61

(١٨) لابد من الاشارة إلى أنه رغم طابعها المتميز باستخدام مكثف لرأس المال، فإن الصناعة الجزارية تعانى تضخما في اليد العاملة .يعود ذلك إلى اعتبارات سياسية تهدف إلى تقليص مستوى

البطالة وتوفير حداً أدنى من الدخل لأكبر عدد ممكن من السكان القادرين على العمل هذه السياسة التي يتم التراجع عنها الآن في ظل الازمة التى هدت اقتصاد البلاد وكذلك الاصلاحات التي فرضتها.

(١٩) لايتضمن هذا الرقم، إضافة إلى عمال الزراعة، أولئك الذين يشتغلون فى الخدمات والادارة والتجارة نظرا لغياب معطيات دقيقة.

(٢٠) نظراً لأن المقال يستند إلى معطيات وأفكار صيغت في منتصف الثمانينات فإن هذه النقطة التى لم تكن حينئذ سوى توجه عام وقع تأكيده فعلاً من خلال الدستور المصادق عليه فى ٢٣ شباط.فبراير ١٩٨٩ وكذلك التشريعات الاقتصاية التى صادق عليها المجلس الوطنى خلال سنتى ١٩٨٩ و١٩٩٠.

(٢١) A.A.R.D.E.S. ,Etude sur L'industre privee, documeut de synthese (1970), val ,5.p.60

(٢٢)المصدر نفسه، مج٣،ص ١٣٢.

(٢٣) لقد تغيرت هذه الوضعية مؤخراً مع الاعتراف بحق التنظيم والممارسة النقابية لكل العمال المستخدمين دون استثناء، وذلك منذ الاستفتاء على الدستور الجديد في ٢٣ شباط. فبراير ١٩٨٩ (عداطبعا مجلات السيادة مثل الأمن والجيش)

(٢٤) تجدر الاشارة إلى ماتنشره الصحف عن محاولات تجديد الفروع النقابية في ظل المواجهات التى تحدث بين انصار التجديد والقيادات بخاصة مع اقتراب المؤتمر الثامن للاتحاد العام للعمل الجزائريين «٢٦ ٢٨٠ حزيران. يونيو ١٩٩٠» الذى سيشكل دون شك معلماً فى تاريخ الحركة النقابية مهما كانت نتائجه.